الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

FCCC/CP/2002/L.6/Rev.1
1 November 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

مؤتمر الأطراف

الدورة الثامنة

نيودلهي، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ١١ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى الذي يحضره الوزراء وكبار المسؤولين

إعلان دلهي الوزاري

بشأن

تغير المناخ والتنمية المستدامة

مشروع مقدم من الرئيس

إن الـــوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود الحاضرين في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

إذ يشيرون إلى الهدف النهائي من الاتفاقية، وإلى مبادئها والالتزامات المترتبة عليها،

وإذ يؤكـــدون من جديد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر هما أول وأهم أولويات البلدان النامية الأطراف،

وإذ يسلمون مع القلق باستنتاجات تقرير التقييم الثالث للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي يؤكـــد أنه سيتعين إجراء تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية لبلوغ الهدف النهائي من الاتفاقية، وإذ ينوهون باستمرار نظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في الآثار المترتبة على هذا التقرير،

وإذ يلاحظ أن إجراءات التخفيف تتم الآن في كل من البلدان الدرجة في المرفق الأول والبلدان غير المدرجة في المرفق الأول، وإذ يؤكدون أن التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة لمكافحة تغير المناخ لا يزال يعار أولوية قصوى بموجب أحكام الاتفاقية، وأنه لا بد، في الوقت نفسه، من اتخاذ إجراءات عاجلة للنهوض بتدابير التكيف،

وإذ يسلمون بأن تغير المناخ يمكنه أن يهدد آفاق الرفاه ومستقبل النظم الإيكولوجية والتقدم الاقتصادي في جميع المناطق،

وإذ يشعرون بالغ القلق لأن جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه خطراً متزايداً بالتعرض للآثار الضارة لتغير المناخ،

وإذ يسلمون، نظرا لأن أفريقيا هي أكثر المناطق معاناةً من اجتماع آثار تغير المناخ والفقر، بأنه ينبغي تقديم الدعم في سياق التنمية المستدامة للمبادرات الإنمائية، مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا،

وإذ يعقدون العزم على أنه، لكي تتسنى مواجهة التحديات الماثلة والآتية، ينبغي التصدي لتغير المناخ وآثاره الضارة مع الوفاء باحتياجات التنمية المستدامة، من خلال تعزيز التعاون الدولي. فإنهم، بالتالي، ينادون بما يلي:

(أ) يجب على الأطراف التي صدقت على بروتوكول كيوتو أن تحث بشدة الأطراف التي لم توقع عليه بعد على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة؛

(ب) للأطراف الحق في تعزيز التنمية المستدامة، وينبغي لها تعزيزها. كما ينبغي للسياسات والتدابير الرامية إلى حماية النظام المناخي من التغير بفعل الإنسان أن تكون ملائمة للظروف الخاصة بكل طرف، وينبغي إدراجها في برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية أساسية لاعتماد التدابير الكفيلة بمواجهة تغير المناخ؛

(ج) ينبغي للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن تدمج تماماً أهداف تغير المناخ في المجالات الرئيسية، كالمياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي، وأن تستند إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بتغير المناخ؛

(د) ينبغي لجميع الأطراف، مراعاةً لمسؤولياتها المشتركة، على تباينها، وقدرات كل منها، وأولوياتها وأهدافها وظروفها التنموية الوطنية والإقليمية الخاصة، أن تواصل النهوض بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية لمواجهة تغير المناخ وآثاره الضارة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

(هـ) للتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ أولويةٌ قصوى في جميع البلدان. والبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، معرضة على نحو خاص في هذا الشأن. ويستحق التكيف عناية وإجراءات عاجلة من جانب جميع البلدان. وينبغي دعم التدابير الفعالة والقائمة على النتائج لاستحداث نُهج على كافة المستويات تتناول الضعف والتكيف فضلاً عن بناء القدرات، من أجل إدماج شواغل التكيف في استراتيجيات التنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير التنفيذ الكامل للالتزامات القائمة بموجب الاتفاقية واتفاقات مراكش؛

(و) ينبغي للأطراف أن تشجع على التبادل غير الرسمي للمعلومات عن الإجراءات المتصلة بالتخفيف والتكيف، لمساعدة الأطراف على مواصلة إعداد استجابات فعالة وملائمة لتغير المناخ؛

(ز) ينبغي إيلاء العناية الكاملة للاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية الأطراف وشواغلها الناشئة عن الآثار الضارة لتغير المناخ وعن أثر تنفيذ تدابير الاستجابة؛

(ح) ينبغي تعزيز التعاون الدولي على وضع ونشر تكنولوجيات مبتكرة في قطاعات التنمية الرئيسية، لا سيما الطاقة، وفي مجال الاستثمار في هذا الميدان، من خلال أمور منها إشراك القطاع الخاص واتباع نُهج موجهة نحو السوق، فضلا عما يدعم ذلك من السياسات العامة؛

(ط) ينبغي تعزيز نقل التكنولوجيا، من خلال أمور منها تنفيذ مشاريع حقيقية، وبناء القدرات في كافة القطاعات ذات الصلة، كالطاقة والنقل والصناعة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي والحراجة وإدارة النفايات. وينبغي التشجيع على التقدم التكنولوجي من خلال البحث والتطوير والتنويع الاقتصادي وتعزيز مؤسسات التنمية المستدامة المختصة العاملة على كل من المستوى الإقليمي والوطني والمحلي؛

(ي) ينبغي تحسين فرص الوصول، بوسائل مختلفة، إلى خدماتٍ وموارد للطاقة يمكن التعويل عليها، ورخيصة الثمن، وسليمة اقتصاديا، ومقبولة اجتماعيا، وسليمة بيئيا، مع مراعاة السمات والظروف الوطنية الخاصة؛

(ك) لا بد من اتخاذ إجراءات لتنويع الإمداد بالطاقة باستحداث تكنولوجيات متقدمة على قدر أعلى من النظافة والكفاءة، ورخيصة الثمن، وفعالة من حيث التكلفة، تشمل تكنولوجيات الوقود الأحفوري وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة الهيدروليكية، ونقلها إلى البلدان النامية بشروط تساهلية يتفق عليها؛

(ل) لا بد من اتخاذ إجراءات على جميع المستويات، بصفة الاستعجال، لإحداث زيادة كبيرة في النصيب العالمي من مصادر الطاقة المتجددة، بهدف زيادة مساهمتها في إجمالي حجم الإمداد بالطاقة، مع التسليم بالدور الذي تؤديه الأهداف الإقليمية الوطنية والطوعية، وكذلك المبادرات، حيثما وجدت، وضمان دعم السياسات المتعلقة بالطاقة لجهود البلدان النامية الرامية إلى القضاء على الفقر؛

(م) ينبغي للأطراف المدرجة في المرفق الأول أن تستمر في الوفاء بالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية، ومنها، في حالة الأطراف المدرجة في المرفق الثاني، الالتزامات المتعلقة بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وأن تبرهن على أنها في طليعة العاملين على تغيير مسار الاتجاهات الأطول أجلاً في مجال انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ، بما يتمشى مع الهدف النهائي من الاتفاقية، وذلك باعتماد سياسات وطنية واتخاذ ما يلزمها من تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ؛

وترحب الأطراف كلها بالتعاون الرائع الذي تحقق في مؤتمر الأطراف أثناء دورته الثامنة المعقودة في دلهي، وبخاصة التقدم المحرز في الأعمال التقنية والمناقشات البناءة التي دارت، وتعرب الأطراف عن امتنانها لمعالي السيد ت. ر. بالو، رئيس المؤتمر في دورته الثامنة، ولحكومة الهند وشعبها على ما أبدوه من كرم الضيافة.

— — — — —